نظرية التعريف عند أرسطو

د. مهدي طه مكي
جامعة بابل/ كلية الآداب

المدخل:

أن التراث العلمي الذي تركه أرسطو، تراث غني بالعمق والدقة والابتكار، ويبرز عن سعة المعرفة المتعددة الأوجه من كل أبعادها، ويكشف عن آفاق لم يكن يدركها العقل الإنساني من قبل، وكان جل عمله تحديد حدود ومبادئ العلوم، واستهدف من ذلك إبراز الصورة الواضحة والدقيقة للطبيعة البرهانية لهذه العلوم، وقد تجلى ذلك بشكل أكثر وضوحاً في تحديده للعلم البرهاني.

يتميز البرهان عند أرسطو بكونه " قياساً من مقدمات ضرورية" [١] وكما يقول ابن رشد " البرهان بالجملة هو قياس يقيني يفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها" [٢].

البرهان معرفة علمية ذات طريقة تبدأ من مبادئ ضرورية هي المقدمات ونتائج تلزم عنها بالضرورة، أي أن كل برهان يتألف من ثلاث قضايا ، أي من مقدمتين ونتيجة ، والمقدمات هي أما فروض أو بديهيات أو مصادرات أو تعريفات[٣].

والفرضية هي قضية تسلم بها من دون شك، أي أنها قضية بنية بذاتها غير محتاجة إلى برهان، أما المصادرة فهي فرضية يثار الشك حولها دون برهان، أما البديهية فهي مقدمة أولية ضرورية لا تحتاج إلى برهان [٤]، ولما كان البرهان عند أرسطو معرفة، فانه يعتمد على اختيار مجموعة من الحدود الأولية ليعرف بواسطتها الحدود الأخرى، فالتعريفات تمثل الحدود الأولية للمعرفة البرهانية [٥]، ولما كان البرهان يقوم أساساً على اشتقاق قضايا سواء كانت منطقية أو حسابية أو هندسية من قضايا غير محتاجة إلى برهان، فان ذلك ينطبق على نظرية التعريف أيضا، حيث يتم تعيين حدود ثانوية سواء كانت منطقية أو حسابية أو هندسية، عن طريق حدود أولية، وهذه الحدود الأولية تتميز بكونها بسيطة وواضحة وغير قابلة للتعريف.

ما هو التعريف:

لقد حدد أرسطو التعريف بأنه " عبارة تشير إلى جوهر الشيء، أو بمعنى آخر تدل على ما هو الشيء".

هذا يعني أن التعريف يتألف من الحدود مثل " جوهر والشيء" وهما المحمولان الوحيدان لما هو موجود أو ما هو ممكن، وبذلك فان التعريفات تكون محددة فقط لما هو موجود أو ما هو ممكن[٦].

يقول ابن رشد عن الحد:" انه قول واحد مفهم ذات الشيء ومعناه واعني بالقول الواحد هاهنا الواحد بالذات لا القول الواحد بالعرض، بمنزلة البيت الواحد والقصيدة والواحدة" [٧]، أي أن الحد: هو القول الدال على ماهية المحدود[٨]، أو هو مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء مميزاً عما عداه[٩]، فالتعريف اذن هو والشيء المعرف سواء، أحدهما موجز والثاني مفصل عن شيء واحد بالذات ومن هنا أطلق عليه في الكتب العربية اسم " القول الشارح" [١٠].

يقول جون ديوي:" أن كلمة حد قد استعملها أرسطو ليدل على مقوم أولي للقضية، باعتباره حداً لها، وأما الكلمة الانجليزية term فمشتقة من الكلمة اللاتينية terminus التي تعني حداً.. والحدود شانها شأن غيرها من الفواصل التي تحد في المجالات الأخرى، كحدود الأوضاع السياسية مثلاً، وحدود الملكيات في العقر، من شانها أن

تعمل عملين في وقت واحد، فهي تعين الخطوط الفاصلة، ثم هي تصل شيئاً بشيء، ولهذا لم يكن لأي حد قوة منطقية إلا من حيث هو متميز عن غيره من الحدود ومتصل بغيره من الحدود في آن واحد" (١١).

وان التعريفات عند أرسطو تختلف عن الفروض، فالتعريف ليس فرض، إذ أن تحديد ما هي الوحدة ؟ يختلف عن تأكيد وجود الوحدة فهو يقول" .. وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس واحداً بعينه.."(١٢).

وسائل التعريف:

أن وسائل التعريف كثيرة، فقد يكون التعريف:-

١- بالإشارة إلى الشيء ثم ذكر اسمه، كأن تشير إلى الفيل وتقول " هذا فيل" .

٢- بلفظ مرادف للفظ آخر يكون أوضح منه، كأن تقول " البر هو القمح".

٣- بذكر أمثلة لبعض افرد المعرَّف ، كأن تقول لطفل سألك عن الفاكهة ما هي؟ "هي مثل العنب والتين... الخ" .

٤- بقول يذكر فيه الصفات الذاتية للشيء المعرف بحيث يتمكن السامع من تصوره على حقيقته ويميزه عن غيره من الأشياء وهذا هو المسمى بالتعريف التحليلي أو الحد لأنه يحد الشيء المعرف أي يعينه ويميزه.

٥- بقول يذكر فيه الصفات العرضية اللازمة للشيء المميزة له عن غيره، وهذا هو المسمى بالتعريف الوصفي أو الرسم(١٣).

أنواع التعريف:-

التعريف أما بالرسم أو بالحد، والرسم منه تام ومنه ناقص والحد منه تام ومنه ناقص.

الرسم التام: ويكون بالجنس القريب والخاصة، مثل الإنسان حيوان حناحك.

الرسم الناقص: يتركب من الخاصة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد، مثل الإنسان جسم حناحك.

الحد التام: هو تعريف الشيء بجنسه وفصله القريبين، أي انه يحتوي على جميع الصفات الذاتية للمعرف، وذلك مثل تعريف الإنسان بأنه " حيوان ناطق"(١٤).

الحد الناقص: هو تعريف الشيء بجنسه البعيد مع الفصل أو بالفصل وحده، فهو لا يحتوي جميع ذاتيات المعرف، وذلك مثل تعريفنا الإنسان بأنه " كائن ناطق"(١٥) .

هذا يعني أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لأن الذاتيات في أي شيء واحدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الشيء إذا كان بسيطاً كمحمد وأحمد، أو لا جنس له من خير ووجود فلا حد له، لأنه لا يمكن تحليله إلى ما هو ابسط منه.

والتعريف بالحد أهم أنواع التعريفات جميعها وأكثرها استعمالاً في العلوم المضبوطة كعلوم الرياضة والطبيعة والكيمياء، إذ مهمة كل علم كما أدركها أرسطو هي البحث في الأشياء التي تقع في دائرته بقصد معرفة صفاتها الذاتية وصفاتها العرضية اللازمة وإذا عرف العلماء الصفات الذاتية للأشياء التي يبحثونها أمكنهم وضع حدود لها(١٦).

وان التعريف بالحد أصعب أنواع التعريف، لأنه يتطلب ملاحظة دقيقة ومقارنة بين أفراد المعرف، وتحليلاً لصفاتها المختلفة لمعرفة ما هو ذاتي منها فيؤخذ في الحد، وما هو غير ذاتي فيترك.

وان صعوبة التعريف بالحد ليست قاصرة على اصطلاحات بعض العلوم، بل تتناول أيضا تعاريف كثيرة من الأشياء العادية البحتة التي نستعملها كل يوم ونفهم معناها على وجه التقريب ولكن يعسر علينا تعريفها بالحد وذلك مثل كرسي وكتاب وقلم وغيرها(١٧).

ولا يمكن أن يكون الحد دالاً على ماهية شيء من الأشياء إلا إذا عرفت جميع صفاته الذاتية، وصنفته ووضعته مع غيره من الأشياء المشابهة له في جنس مشتمل عليها كلها، فالتصنيف والحد يهدفان إذن إلى غاية فكرية واحدة هي تيسير معارفنا وتسهيل الانتفاع بها.

ويمكن القول أن التعريفات عند أرسطو نوعين:-

أ- التعريف الحقيقي: هو التعريف الذي ينصب على الجوهر، إذ نجد أرسطو يذهب إلى أن التعريف هو عبارة تشير إلى جوهر الشيء أو بمعنى آخر تدل على ما هو الشيء.

ب- التعريف الاسمي: في معنى من المعاني يمثل أو يطابق نتيجة القياس التي تكون من دون مقدمات.

أن هذا النوع من التعريف يفسر ماذا تعني الكلمة أو العبارة وبروح هذه الدلالة فقد حدد أرسطو التعريف بأنه عبارة تدل على ما هو الشيء أو بمعنى آخر تدل على معنى الاسم(١٨).

شروط التعريف:-

أن الشرط الأساسي الذي يقوم عليه كل تعريف هو أن يكون ما صدق القول المعرف والشيء المعرف واحداً، وان يكون مميزاً بمعنى انه يجب أن ينطبق على كل المعرف ولا شيء غير المعرف ولكي يتحقق هذا الشرط لابد من القواعد التالية:

أولاً- يجب أن يكون التعريف أي الحد التام معبراً عن ماهية الشيء وهذا ما طالب به أرسطو بقوله" التعريف هو القول الدال على ماهية الشيء"(١٩).

وماهية الشيء تتركب من الجنس والفصل النوعي، ولهذا فإن التعريف يتركب من الجنس والفصل النوعي ذلك ضروري لكي تتحدد ماهية الشيء ولكي يتميز من غيره، فالجنس يحدد ماهيته، والفصل النوعي يميزه من بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه(٢٠)، وعدد الأجناس التي يمكن أن تدخل في تعريف الشيء لا حصر لها، فقد نحتاج إلى ثلاثة أجناس أو أكثر من اجل تعريف شيء من الأشياء، ولكن الذي يحدث عادة هو أن نستعين بجنس واحد يكون من شأنه أن يعين على تحديد الماهية وتمييزها بأقرب الطرق ولهذا فان هذا الجنس هو الجنس القريب، كما نستعين أيضا في تمييز نوع الشيء بأقرب الصفات المميزة ومن هنا نستخدم الفصل النوعي القريب.

يقول أرسطو : " وإذا الشيء لم يوضع في جنسه القريب، فلابد من وضعه في جنسه الأقرب" (٢١)، وبذلك فان التعريف لا يمكن أن يكون تاماً كاملاً إذا شمل فقط على جنس الشيء، فان المثلث من حيث كونه سطحاً مستوياً لم يكن تعريفاً كاملاً شاملاً للمثلث، فان التعريف بالإضافة إلى أن يشتمل على جنس الشيء، فلابد أن يضاف إليه فصله الخاص، وقد بين أرسطو ذلك بقوله" أن مثل هذا التعريف لا يحدد أي علم، وبذلك فالتعريف لابد أن يكون خاصاً إلى حده، ولا يمكن أن يكون عاماً"(٢٢).

أن تعريف المثلث بأنه سطح مستوي، تشترك معه سطوح مستوية أخرى، فلابد إذن أن يكون تعريف المثلث مختلفاً عن تعريف السطوح المستوية الأخرى، وهذا يعني أن للمثلث خاصية تميزه عن السطوح المستوية الأخرى.

وعلى هذا الأساس لابد أن يضاف إلى التعريف، الصفة التي تميز المثلث عن غيره، من حيث كونه "سطحاً مستوياً محاطاً بثلاثة خطوط مستقيمة" (٢٣).

ثانياً– وبذلك فلن يدل التعريف إلا على المعرف وحده، وعلى كل أفراد المعرف أيضا، وذلك لأن لكل شيء ماهيته الخاصة، فإذا ما عرف بها " منع" ذلك من اشتراك أشياء أخرى من نوع آخر فيه.

ولما كنا نعرف الشيء بماهيته ولما كانت الماهية مشتركة بين كل الأفراد الذين ينطبق عليهم الاسم، فان التعريف " يجمع " بين كل أفراد المعرف ومن هنا قيل: يجب أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، فهو جامع لان كل صفة يتركب منها تنطبق على كل أفراد المعرف، وهو مانع لأن مجموع الصفات التي يتركب منها لا تنطبق إلا على المعرف وحده(٢٤)، فالتعريف يجب أن يكون محصوراً في حدود ما يراد تعريفه، ولا يتضمن كذلك أي حدود زائدة، فإذا احتوى التعريف على حدود زائدة فان التعريف يكون تعريفاً غير ضروري، إذ " أن التعبير قد يكون أطول مما هو في الضرورة "، وبذلك فان كل المادة الإضافية في التعريف تكون زائدة وغير ضرورية"(٢٥).

وهذا يعني أن التعريف يجب أن يستخدم حدوداً مناسبة للموضوع، أي أن التعريف في علم الحساب يجب أن يستخدم حدوداً حسابية، وكذلك الحال في الهندسة أو العلوم الأخرى، وقد أشار أرسطو إلى هذا المعنى دون أن يشير إلى الحدود سواء حسابية أو هندسية إذ أوضح " بأن التعبير الذي لا يكون ملائماً للموضوع في أي معنى من معانيه، فانه بالتالي لا يستطيع تحديد أي معنى صحيح" (٢٦)، وإضافة إلى ذلك فان أرسطو يعتقد بان التعريف قد يكون أطول مما هو عليه، نتيجة استخدام التعبير المجازي، وقد حاول أن يبين ذلك في المثال التالي " إذا ما حدد أحد مثلاً المعرفة بأنها غير قابلة للاستئصال، أو تحديد الأرض مربية، أو تحديد الاعتدال كموسيقى يتبين بشكل واضح أن التعبير المستعمل هنا هو تعبير مجازي"(٢٧) ، وبذلك نصل إلى أن التعريف الذي يستعمل التعبير المجازي، لا يمكن أن يكون تعريفاً جامعاً لما هو مرتبط بما يراد تعريفه، كما وانه لا يمكن أن يكون تعريفاً مانعاً، وذلك يعود إلى انه يستخدم حدوداً مطولة، أو بمعنى آخر حدوداً زائدة، لا تدل على الحد المستعمل.

ثالثاً– الشرط الأول والثاني من حيث حقيقة التعريف، أما الشرط الثالث فيتعلق بالغاية منه، وهي بيان ماهية المعرف على الوجه الآبين ويشترط في ذلك ما يأتي:

أ– أن لا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، وهذا يحدث عادة من استعمال السلب في التعريف، فيقال مثلاً أن الحركة ما ليس بسكون ، والزوج هو ما ليس بفرد، ولكننا قد نضطر أحياناً إلى ذلك، ويكون التعريف سليماً مادام يدل بوضوح على الشيء فمثلاً في تعريفنا للأعزب يكفي أحياناً أن نقول أنه ليس بمتزوج، ولكن هذا يصح حين يكون أحد الطرفين أوضح من الآخر، أما إذا كانا متساويين في الجهالة أي عدم الوضوح، بان كان علمنا بالواحد كعلمنا بالآخر، فان التعريف لا يكون سليماً.

ب–يجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به: وهذا يحدث غالباً بدخول المتضايقات أو المترادفات في التعريف فحينما نعرف العلة بأنها ما يُحدث معلولاً، أو نعرف العدد الزوج بأنه ما يزيد على الفرد بواحد، في هذه الأحوال نعرف الشيء بما لا يعرف إلا به(٢٨).

ويضرب أرسطو لهذا مثلاً " تعريف الشمس بأنها كوكب يضيء بالنهار، فان النهار هو الوقت الذي تضيء فيه الشمس" (٢٩).

ج- والشرطان " أ، ب" متصلان بالمعنى، وهناك شرط ثالث يتصل باللفظ وهو وجوب الاحتراز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة عند السامع، أو استعمال ألفاظ مشتركة أو مجازية، لأن الاشتراك مخل بفهم المعنى المراد، إذ لا يتبين الإنسان بوضوح أي المعاني هو المقصود، إذا لا يتبين الإنسان بوضوح أي المعاني هو المقصود، اللهم إلا إذا كانت هناك قرينة واضحة، وكذلك الحال في المجاز، لأن المعنى الحقيقي هو الذي يتبادر عادة إلى الذهن أولاً، فان لم تكن قرينة فات الغرض المقصود من التعريف(٣٠)، فيشترط في التعريف أن يكون دقيقاً، وبمعنى آخر لا يمكن أن يكون التعريف غامضاً، أو يثير الالتباس، وبذلك يجب أن يتوفر في التعريف أو حدوده الدقة والوضوح، وقد أشار أرسطو إلى ذلك" بان المعرف قد يفشل في وضع الموضوع في جنسه المناسب، أو إذا كانت الدلالة غير مناسبة إلى الموضوع" (٣١).

وان عدم الدقة على حد تعبير أرسطو " نجدها في استعمال اللغة الغامضة بينما يشترط في لغة التعريف أن تكون واضحة، عن طريق استخدام هذه اللغة الواضحة، يجب التسليم بمعرفة الشيء معرفة دقيقة " (٣٢) .

رابعاً- يجب أن لا يكون التعريف دائرياً أي لا يمكن أن نعرف ما هو قبلي من خلال ما هو بعدي، بعد أن عرفنا ما هو بعدي في حدود ما هو قبلي وقد بين أرسطو ذلك " وينشأ خطأ عند تحديد ما هو قبلي في التعريف بحدود ما هو بعدي في التعريف "(٣٣). هذا يعني أن أرسطو ميز في التعريف بين الحدود الأولية وهي الحدود، غير القابلة للتعريف، وهو مثل النقطة في علم الهندسة وبين الحدود الثانوية وهي الحدود التي يمكن تحديدها عن طريق الحدود الأولية، وبذلك فقد رفض التعريف الدائري، وهو التعريف الذي يسلم بتعريف الحدود الأولية، عن طريق الحدود الثانوية، وعلى هذا الأساس فأننا لا نستطيع أن نحدد النقطة في حدود الخط المستقيم، وذلك يرجع إلى ان النقطة تدخل، بل وتظهر في تعريف الخط المستقيم، بينما نجد الخط المستقيم لا يدخل ولا يظهر في تعريف النقطة.

العلاقة بين البرهان والحد

إن التعريف والبرهان ركيزتان أساسيتان للنظرية الاستدلالية، وذلك يعود إلى معرفة الشيء أما ان تكون عن طريق التعريف، أو عن طريق البرهان، فنجد على سبيل المثال أن تعريف المثلث ينصب على الطبيعة الجوهرية للمثلث. من حيث كونه سطحاً مستوياً محاطاً بثلاثة خطوط مستقيمة، بينما نجد البرهان يبدأ عمله بافتراض طبيعة ما للمثلث، مثل:ان مجموع تلك الطبيعة المفترضة، عن طريق الاستعانة بالبديهيات أو المصادرات للوصول إلى ذلك، وعلى هذا الأساس فان البرهان يحاول إثبات أن مجموع الزوايا يساوي زاويتين قائمتين للمثلث (٣٤) .

ومما يجب ملاحظته هنا أن أرسطو يرى بأنه لا يمكن أن يكون الشيء قابلاً للتعريف وقابلاً للبرهان في الوقت نفسه، فهو يقول: " ليس في الإمكان أن يكون كل شيء مبرهناً، أن يكون معرفاً، وليس كل شيء يمكن كذلك ان يعرف، يمكن البرهنة عليه، وبذلك فليس في الإمكان أن يكن الشيء قابلاً للبرهنة وللتعريف معاً " (٣٥) .

يعلل ابن رشد ذلك في تلخيص البرهان بما يأتي :-

١- انه ليس كل ما عليه برهان فله حد ولا كل ما له حد فله برهان، فأما أن ليس كل ماله برهان فله حد فذلك يظهر من ان البراهين قد تنتج موجبات وسوالب، والحد لا يعرف شيئاً سالباً وإنما يعرف الذوات.

٢- البراهين قد تفيد العلم الجزئي والحد هو كلي (٣٦).

وأما انه كل ما له حد فليس له برهان فذلك يبين من أن مبادئ البراهين قد تبيّن من قبل الحد وليس يبين من قبل البرهان، فان لو احتاجت مبادئ البرهان إلى برهان لما كان يوجد برهان أصلاً. فأذن ليس كل شيء يمكن أن يعرف بالبرهان يمكن أن يعرف بالحد من جهة واحدة.

فضلاً عن أن ما شأنه أن يتبين ببرهان فليس يمكن أن يتبين بغير البرهان فلو كان شيء ما يتبين بالحد والبرهان، لقد كان يوجد شيء ما شأنه أن يتبين بالبرهان يبين بغير البرهان، وذلك شنيع [٣٧].

هذا يعني أن الجمع بين التعريف والبرهان في نظر أرسطو غير ممكن فهو يقول في موضع آخر: ان ذلك غير ممكن بسبب أنه ليس في الإمكان أن يوجد برهان على الأشياء القابلة للتعريف " [٣٨].

وان التعريفات عند أرسطو تمثل المقدمات الأساسية للبراهين، إذ أن المقدمات" أما أن تكون قابلة للبرهان، وبالتالي يجب رد هذه المقدمات الأساسية للبراهين، إذ أن المقدمات" أما أن تكون قابلة للبرهان، وبالتالي يجب رد هذه المقدمات إلى مقدمات غير محتاجة إلى برهان، أو بمعنى آخر ردها إلى مقدمات أولية، وهذه المبادئ الأولية تتمثل بالتعريفات التي تكون واضحة وغير محتاجة إلى برهان " [٣٩].

وجوه الاختلاف بين التعريف والبرهان

١- إن التعريف يمثل الطبيعة الجوهرية للشيء، بينما نجد أن البرهان يفترض طبيعة ما، ثم ينشد البرهنة عليها. فنجد على سبيل المثال أن :" البراهين الرياضية تفترض طبيعة الوحدة، والعدد الفردي والزوجي" [٤٠]، وبذلك فان الفرق بين التعريف والبرهان، يتحدد بان التعريف هو ذاته الطبيعة الجوهرية للشيء، ومثال على ذلك نجد أن المثلث هو ذاته " السطح المستوي المحاط بثلاثة خطوط مستقيمة ".

بينما نجد البرهان يحاول افتراض أن " مجموع زوايا المثلث الداخلية تساوي زاويتين قائمتين " ثم يحاول البرهنة على ذلك. وكذلك الحال بالنسبة للبرهان الحسابي، ثم يفترض الخط مستقيماً أو منحنياً عموداً أو غير ذلك، ويحاول البرهنة على ما هو مطلوب عن طريق البديهيات أو المصادرات الهندسية.

٢- إن البرهنة المفترضة في البرهان، هي قضية متعلقة بأكثر من شيء واحد أو بموضوع واحد. إذ نجد على سبيل المثال أن البرهان الهندسي يحاول البرهنة على القضية الهندسية " إن مجموع زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين" والتي تكون متعلقة بالمثلث المتساوي الساقين والمتساوي الأضلاع، وعلى هذا نجد أرسطو يبين ذلك بقوله " إن البرهان يحاول البرهنة على محمول الموضوع، وهذا يعني أن المحمول متعلق بهذا الموضوع ، أم لم يكن متعلقاً به"[٤١].

وان الطبيعة الجوهرية لا يمكن أن تكون متعلقة بشيء آخر غير ذاتها، وقد أشار أرسطو إلى ذلك بقوله " وان تعريف الشيء الواحد لا يمكن أن يكون محمولاً على شيء آخر غيره " [٤٢] .

٣- إن التعريف يمثل الطبيعة الجوهرية، وأن الطبيعة الجوهرية أو التعريف يجب أن يكون في كل الأحوال كلياً وموجباً، في حين أن البرهان نوع من القياس، وفي القياس تكون بعض الأقيسة سالبة، والبعض الآخر جزئياً، إذ نجد كل ضروب الشكل الثاني تكون سالبة وكذلك فأننا في الشكل الثالث فلا نجد ضرباً واحداً كلياً، وكذلك فليست ضورب الشكل الأول جميعها موجبة " [٤٣].

هذا يعني أن أرسطو اشترط في التعريف أن يكون كلياً وموجباً، في حين نجد أن البرهان قد يكون كلياً أو جزئياً، موجباً أو سالباً، وهذا اختلاف مهم أشار إليه أرسطو.

٤- إن مواضيع التعريف تختلف عن مواضيع البرهان، إذ وجدنا قبل قليل أن التعريف يتألف من حدود، بينما نجد ان البرهان يتألف من قضايا، والقضايا تختلف عن الحدود، وقد أشار أرسطو إلى ذلك بقوله : " إن التعريف يختلف عن البرهان، وان التعريف لا يتضمن البرهان، وكذلك ليست مواضيعها متشابهة أو متعلقة معاً"[٤٤].

وأشار أرسطو بان الأشياء القابلة للتعريف لا يمكن أن تكون قابلة للبرهان وان الأشياء القابلة للبرهان لا يمكن أن تكون قابلة للتعريف.

الخاتمة

ظهر لنا خلال البحث دور التعريف في بناء حدود العلم البرهاني، فضلاً عن تعرفنا على وجود تشابه بين التعريف والبرهان عند أرسطو، فيحدد البرهان بأنه:عملية اشتقاق قضايا من قضايا غير قابلة للبرهان، وان التعريف كذلك، هو عملية تعيين حدود عن طريق حدود غير قابلة للتعريف.

وان العلم البرهاني لا يسلم بأي حدود في حقله، إذا لم تكن حدوداً غير معرفة، أو حدوداً معرفة تتحدد عن طريق تلك الحدود غير المعرفة. وان الآلة التي يستخدمها البرهان في هذا المجال هي التعريف. لذلك أوضحنا بشكل تفصيلي شروط وقواعد التعريف، وما هو الحد، وما هو الحد التام والناقص، وما هو الرسم، وما الرسم التام والناقص، وما هي العلاقة بين التعريف والبرهان وطبيعة الاختلاف بينهما.

الهوامش:

---

[١] أرسطو: المنطق، التحليلات الثانية، م١ ف٤ ، ص ٧٣، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ١٩٤٨.

[٢] ابن رشد: تلخيص كتاب البرهان، تحقيق: محمود قاسم، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص٣٨.

[٣] محمد جلوب فرحان: تحليل أرسطو للعلم البرهاني، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٨٣، ص٥٩ ، ود.ياسين خليل: نظرية القياس المنطقية، بغداد، ١٩٨١، ص٦٨-٦٩.

[٤] عبد الرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، الكويت، ١٩٨٤، ص٧٥، ومهدي فض الله : مدخل إلى علم المنطق، ط٢، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٩.

[٥] بدوي: المصدر السابق، ص٧٦ وياسين خليل : المصدر السابق، ص٦٨-٦٩.

[٦] أرسطو: المنطق، الطوبيقا، م١ ف ٤، ص١٠١.

[٧] ابن رشد: المصدر السابق، ص١٥٥.

[٨] ابن تيمية: نقض المنطق، تحقيق : الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة والشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، د.ت، ص١٨٤.

[٩] بدوي: المصدر السابق، ص٧٦.

[١٠] جميل صيبا: المنطق، منشورات عويدات ، بيروت، ط٢، ١٩٧٧، ص٣٣٢، وأبو العلا عفيفي: المنطق التوجيهي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨، ص٤٠.

[١١] جون ديوي: المنطق، نظرية البحث، ترجمة: زكي حبيب محمود ، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٩، ص٥٥١.

[١٢] أرسطو: التحليلات الثانية، م١ ف ٢، ص٧٢ وبدوي: المصدر السابق، ص٧٦-٧.

[١٣] أبو العلا عفيفي: المصدر السابق، ص٤٠-٤١ ، وصليبا، ص٣٣٢-٢٢٢.

[١٤] بدوي: المصدر السابق، ص٧٦ وصليبا ، ص٣٣٤.

[١٥] بدوي: المصدر السابق ، ص٧٥-٧٦ وصليبا ٣٣٣-٣٣٤.

[١٦] عفيفي: المصدر السابق، ص٤٢-٤٣.

[١٧] صليبا، المصدر السابق، ص٣٣٣.

[١٨] أرسطو، التحليلات الثانية، م٢ ف١، ص٩٣.

[١٩] أرسطو، الطوبيقا، م١، ف٤، ص١٠١.

[٢٠] بدوي، المصدر السابق، ص٧٦ وصايبا، المصدر السابق، ص٣٣٥.

[٢١] أرسطو، الطوبيقا، م٦، ف٥، ص١٤٣.

[٢٢] المصدر نفسه، ص١٣٩.

[٢٣] المصدر نفسه، ومحمد جلوب، المصدر السابق، ص١٤٧.

[٢٤] بدوي، المصدر السابق، ص٧٧، وصليبا، المصدر السابق، ص٣٣٥.

[٢٥] ارسطو، الطوبيقا، ص١٣٩.

[٢٦] المصدر نفسه وقارن الغزالي، محك النظر في المنطق، صححه محمد بدر الدين النعساني، دار النهضة ، بيروت، ١٩٦٦، ص١٠٣- ١٠٤.

[٢٧] أرسطو، الطوبيقا، ص١٣٩.

[٢٨] المصدر، ص٧٧.

[٢٩] أرسطو، الطوبيقا، م٦ ف٤، ص١٤٢ " مقالة الزيتا".

[٣٠] عفيفي، المصدر السابق، ص٤٧.

[٣١] أرسطو، الطوبيقا، م١ ف٤، ص١٠١.

[٣٢] أرسطو، الطوبقا، م٦ ف١، ص١٣٩ ومحمد جلوب، المصدر السابق، ص١٤٤- ١٤٥.

[٣٣] أرسطو، الطوبقا، م٦ ف٤، ص١٤١.

[٣٤] محمد جلوب، المصدر السابق، ص١٤٠- ١٤٧.

[٣٥] أرسطو، التحليلات الثانية، م١ ف٣، ص٩٠.

[٣٦] ابن رشد، تلخيص البرهان، ص١٤١.

[٣٧] المصدر نفسه، ص١٤١- ١٤٢.

[٣٨] أرسطو، التحليلات الثانية، م١ ف٣، ص٩٠.

[٣٩] أرسطو، التحليلات الثانية، م٢ ف٣، ص٩٠.

[٤٠] أرسطو، الطوبيقا، م٦ ف١، ص١٣٦.

[٤١] أرسطو، التحليلات الثانية، م٢ ف٣، ص٩٦.

[٤٢] المصدر نفسه، م٢ ف٣، ص٩٠.

[٤٣] المصدر نفسه.

[٤٤] المصدر نفسه.